جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6
التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الثاني

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية (2020)

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

الطبيعة السياسية التركية

د. مراد أصلان

باحث في الدراسات الأمنية - مركز سيتا

مجموعة التفكير الإستراتيجي

توصيف الحالة والمتغيرات 2020:

كان عام 2020 عامًا شديد التوتر بالنسبة للمجتمع الدولي إذا تم أخذ الأمراض الوبائية والنزاعات في الاعتبار. لقد أصبح المرض الوبائي حافزًا للروتين الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو إلى حد ما ثقافيًا في كل من تعزيز أو تدمير نسيج العنكبوت للعلاقات على الصعيدين المحلي والدولي. يبدو أن العواقب طويلة المدى، إلى جانب الأبعاد الملموسة وغير الملموسة، ستلزم دائماً الجهات الحكومية والوحدات عبر الوطنية بنتائجها. وفي الوقت نفسه، كان الوباء أملاً في القضاء على لعبة «المحصل الصفري» الشهيرة للسياسة الدولية، حيث يبدو أن الجمع بين الوحدات على جميع المستويات هو الحل الحكيم لضمان التعايش المتشابك بينها. ولكن كانت حقيقة أن الصراع اتبع طريقته الخاصة مع تدخل محدود للوباء. من ناحية أخرى، فإن التذكير بصحة التقاليد الواقعية الكلاسيكية الجديدة والأوبئة والصراعات دفعت الجمهور إلى تقييم كفاءة الجهات الحكومية ذات الصلة بالأداء في الاستجابة للخدمات العامة المطلوبة. بعبارة أخرى، أصبح عام 2020 معيارًا لنجاح الجهات الحكومية، أو الأنظمة، ومدى أهليتها وأحقية استمراريتها.

تركيا ليست استثنائية من التطورات الهيكلية الشاملة التي شهدتها في عام 2020. وفي الوقت نفسه، فإن وضع تركيا أكثر تعقيدًا من أي دولة فاعلة أخرى، لأن المناطق المجاورة في جميع الاتجاهات، هي النقاط الساخنة للسياسة الدولية مع طبيعتها المعقدة من اندلاع محتمل طويل الأمد من التصعيد المتفاوت. على سبيل المثال، تكافح البلقان من أجل السلام والازدهار والاستقرار لعقود بينما لا تزال تستضيف قضايا محتملة موضع تساؤل مثل القومية أو التطرف أو الجريمة المنظمة بخلاف الادعاءات المرتبطة بالسيادة. شهدت القوقاز حربًا أخرى التي تذكر باحتمال حدوث العديد من النزاعات الأخرى داخل أو بين الدول في المستقبل مثل الصراع الأذربيجاني الأرمني في ناغورنو كاراباخ، كما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال مصدر قلق للمجتمع الدولي، وتذكرنا بالمشكلات الإقليمية المتوطنة مع استمرار ما يعرف بـ «الربيع العربي»، أو الشتاء، في المدى المقبل. أدى شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر الجزر (بحر إيجة)، إلى جانب النزاعات التركية اليونانية ذات الصلة التي أخذت شكل تصعيد التوتر من خلال الوسائل العسكرية في العام السابق. جوار تركيا، الذي قد يتسم بسمات إقليمية مختلفة، يبحث ويراجع بشكل مستمر السياسة التركية حيث أن لتركيا موطئ قدم في جميع هذه المناطق بسبب القرب أو القرابة أو التقارب الثقافي.

تركيا، بفضل المصير الجغرافي الإستراتيجي المذكور أعلاه، تخضع لراجعة ومراقبة دقيقة من قبل اللاعبين الدوليين الذين يربطون السياسات الإقليمية والعالمية. وبهذا المعنى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أربعة أعوام من قيادة ترمب، تتأرجح في السياسة العالمية مع تناقضها الداخلي، وألقت الحجارة في ظلام الغموض الذي تدعي إدارة بايدن الجديدة عودة الولايات المتحدة إلى السياسة العالمية من خلال الدبلوماسية. بدت روسيا متحمسة لاتخاذ خطوة في «البحار الساخنة» من خلال تدخلاتها

في كل من سورية وليبيا، وذلك عن طريق التطبيق الذكي للقوة؛ حيث تسعى روسيا للعودة إلى عصر تفوقها. تركز أوروبا بشكل أكبر في الحصول على رؤية الاتحاد الأوروبي في الطريق إلى أن تكون قوة عظمى، أو أنها تعتمد على الضمانات الأمنية للولايات المتحدة للحفاظ على الازدهار. وفيما يتعلق بالصين، فلقد تسللت إلى أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا والولايات المتحدة، حيث تم تحقيق هدفها في أن تكون قوة صناعية، بينما يبدو أن هدف 2049 المتمثل في أن تكون قوة عظمى أصبح أكثر واقعية. يحتاج هؤلاء الفاعلون الأربعة إما إلى التعاون مع تركيا أو تحديها اعتمادًا على رغبة الجانب التركي في الانخراط في السياسة الإقليمية.

في ضوء هذه التطورات الهيكلية، تنظر تركيا إلى السياسات العالمية والإقليمية المتشابكة بطريقة مختلفة، حيث إنها تأخذ الأدبيات العامة للعلاقات الدولية ثنائية القطبية في أوقات الحرب الباردة والنظام أحادي القطبية حقبة ما بعد الحرب الباردة على أنها طبيعة الهيكل، لكن الدبلوماسية والسياسة العالميتين تغيرتا بسبب الجدل حول التعددية القطبية في الوقت الحاضر. لم يعد العالم أحاديًا أو ثنائي القطب ولكنه «متعدد»، وبهذا المعنى، فإن سعي الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي أو الصين أو روسيا أو الدول الآسيوية تميل إلى تحديد المسار العام للسياسة الدولية. ومن ثم، يتعين على تركيا مراقبة هذا «الهيكل غير المنظم» مع الاهتمام بالديناميكيات الداخلية والإقليمية. على سبيل المثال؛ أصبحت الخلافات التركية اليونانية الآن أزمة ليس فقط بين هذين البلدين، ولكن أيضًا للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين بشكل مثير للاهتمام وذلك بسبب مبادرة «حزام واحد طريق واحد»، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مشاعر التحالف التقليدي / الشراكة الإستراتيجية لدى الجهات الحكومية تفتقر إلى فهم وشرح التطورات في شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة.

بشكل عام، يعتبر عام 2020 بحد ذاته حقبة متناقضة من حيث التعاون والمنافسة، وأمن الإنسان والدولة، والتحديات الداخلية والخارجية، أو تحديد أولويات الاشتباكات، حيث يشهد العديد من التصعيد في تلك الأحداث. وتحت ظل الهيكل العام، أجبر الموقع الجغرافي لتركيا في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية في كل من الشأن الداخلي وفي الجوار القريب أن يكون تحت مراقبة الجهات العالمية الفاعلة. في هذا السياق، سيشير التحقيق الشامل لما حدث في عام 2020 بإيجاز إلى التوقعات للفترة القادمة عبر التعقيد المذكور في المناطق المعنية، وسيتعامل هذا البحث مع العوامل الداخلية الهيكلية لتركيا في إطار السياسة والاقتصاد والجوانب الاجتماعية والثقافية كرافعة للعلاقات الخارجية والتصورات الأمنية. وسيستعرض الباحث الأحداث ذات الأهمية التي قد تؤثر على مسار دور تركيا في مجتمعها الدولي. من ناحية أخرى، سيتم مراجعة الوضع الداخلي نفسه لعرض الاتجاه العام لنمو تركيا.

أ - السياسة

لطالما كانت السياسة في تركيا مسألة منافسة شرسة تظهر في الواقع طبيعة الديمقراطية. الأحزاب السياسية المتنافسة بأجنداتها السياسية الخاصة هي مؤشرات المشهد الداخلي متعدد الطبقات الذي كان يمكن أن يتمتع به المواطنون ذوو الخلفيات الفكرية المختلفة للتعبير عما يريدون لمستقبل أفضل ضمن آرائهم العالمية المحددة. السياسة التركية بهذا المعنى غنية بالأحزاب السياسية المتنافسة. اتبع

حزب العدالة والتنمية، بصفته التيار السياسي الرائد بعد الأزمة الاقتصادية في عام 2001، نوعًا غير عادي من السياسة مع الرئاسة بسبب نظام الرئاسة الجديد الذي يقود الرئيس حالياً مع قيادته أيضًا لحزب العدالة والتنمية. سهلت أغلبية حزب العدالة والتنمية في البرلمان وتحالفه مع حزب الحركة القومية (MHP)، داخل تحالف الجمهورية (الشعب) على تقديم قوانين ومراسيم بأغلبية مؤهلة التي أدت للحصول على أرضية سياسية مستقرة.

يتحدى تحالف (الأمة) المكون من حزب الشعب الجمهوري (CHP)، والحزب الجيد (حزب IYI)، وحزب السعادة (SAADET)، والحزب الديمقراطي (DP) التحالف الجمهورية من حيث الروايات السياسية والمعارضة، وفضل حزب المعارضة الرئيس، وهو حزب الشعب الجمهوري، الصياغة المريرة لمعارضة حزب العدالة والتنمية وحاول تحديها عن طريق الدعاية السياسية واسعة النطاق. وصورت وسائل الإعلام الموالية لحزب العدالة والتنمية حزب الديمقراطية الشعبية (HDP)، وهو الفرع القانوني لمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية، على أنه الشريك غير الرسمي لحزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد، ولم يقبل زعماء الأطراف المعنية هذا الادعاء. إلى جانب هذا، قام رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، والوزير السابق علي باباجان، عضوا حزب العدالة والتنمية سابقاً، ببناء حزبين سياسيين هما حزب المستقبل (Gelecek) و«DEVA». وفي سياق آخر، اتهم تحالف الأمة «ميليت» حركة سياسية أخرى وهي حزب وطن بقيادة دوغو بيرينجيك، بالتواصل مع حزب العدالة والتنمية على الرغم من أن حزب وطن لم ينضم لأي تحالف. وأخيرًا، يتمتع حزب الوحدة الكبرى (BBP) بمقعد واحد فقط في البرلمان من خلال دعم حزب العدالة والتنمية حيث إن سياساته تتماشى معه[1].

عام 2020، ضمن التكوين المذكور أعلاه، استقطب التحالفات والأحزاب السياسية الأخرى في الانتماء إلى جدول أعمال المرحلة. وبهذا المعنى، كان حزب الشعب الجمهوري عادة ضد كل تعهدات حزب العدالة والتنمية، وذلك على الرغم من حقيقة وجود صراع داخل حزب الشعب الجمهوري على القيادة وخاصة من قبل مرشح الانتخابات الرئاسية السابق ضد أردوغان محرم إينجه. كان الحزب الجيد في نفس الخط مع حزب الشعب الجمهوري على الرغم أيضاً من تداول مزاعم قيادة مماثلة داخل هذا الحزب. من ناحية أخرى، كان حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) قد ضم اليسار التركي المتطرف لاكتساب المزيد من الشعبية في الانتخابات التي كان من الممكن أن تتبنى التقاليد الماركسية التركية والكردية على الرغم من أن السياسيين من أصل كردي انتقدوا القيادة في التعامل مع التطورات بشكل غير ملائم. ومن ثم، يمكن أن يظهر عام 2020 من خلال هيكل سياسي قوي لتحالف «الجمهور» من حيث التماسك والوحدة ضد الشراكة المنقسمة والفضفاضة لتحالف الأمة أو ميليت، وتبدو الأحزاب الأخرى على أنها أحزاب سياسية ضعيفة مما يجعلها تميل إلى الاقتراب من أي تحالف بشكل رسمي أو غير رسمي.

يمكن البحث عن طريقة واحدة لعرض مستوى الاستقطاب في السياسة الداخلية من خلال تحديد ومقارنة الموضوعات الرئيسة للمناقشات ومواقف الأحزاب السياسية سواء للأجندات الداخلية أو الخارجية. ويشير الجدول رقم (1) إلى السياسات المزعومة للأحزاب السياسية فيما يتعلق بالمواضيع الرئيسة التي تهم عام 2020. وقد استُمدت النتائج من المصادر المفتوحة من خلال تتبع مشاعر القادة

(1) Savut, Emre. «Geçmişten Bugüne Türkiye Siyasetinde Seçim İttifakları: Tercih Mi? Zorunluluk Mu?». Pamukkale Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi (2020): 3348-

السياسيين. تعتبر حجة الحزب السياسي الحاكم، حزب العدالة والتنمية، بمثابة الأساس لتقييم موقف الطرف الآخر، حيث تم تصنيف الموقف من خلال سلسلة متصلة من «ضد – سلبي – سلبي بحذر شديد – داعم بحذر شديد – داعم» لأقوال وأفعال حكومة حزب العدالة والتنمية من خلال تتبع مشاعر قادة الحزب في وسائل الإعلام. يتم اختيار الموضوعات من بين الموضوعات التي يمكن أن تؤثر على السياسة الخارجية والموقف الأمني لتركيا مثل بناء قناة إسطنبول، وتحويل «آيا صوفيا» إلى مسجد، ونشاط تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، وإجراءات انتشار فيروس كورونا المستجد، ليبيا وسياسات سورية.

		قناة إسطنبول	تحويل آيا صوفيا لمسجد	سياسات شرق المتوسط	مكافحة كرونا	سياسات سورية	سياسات ليبيا
تحالف الجمهور	حزب العدالة والتنمية AK	سيتم بناؤه لضمان أمن مضيق البوسفور من حوادث السفن[1]	من حق تركيا السيادي أن تقرر وضعها[2]	إجبار أو إقناع الجهات الفاعلة الإقليمية بالحصول على حصة عادلة بكل الوسائل[3]	قصة نجاح مقارنة بالدول الأخرى[4]	سوريا مشكلة أمنية وإنسانية. تركيا لن تقبل أي فرض من قبل الشبكات الإرهابية[5]	حكومة الوفاق الوطني الليبية هي الفاعل الشرعي وتحتاج إلى مساعدة أمنية[6]
	حزب الحركة القومية (MHP)	داعم	داعم	داعم	داعم	داعم	داعم
حزب الوحدة الكبرى (BBP)		داعم	داعم	داعم	داعم	داعم	داعم
حزب السعادة		داعم	داعم	داعم	انتقادي	ضد	داعم
تحالف الأمة	حزب الشعب الجمهوري (CHP)	ضد	سلبي بحذر شديد	غير داعم	انتقادي	ضد	ضد
	الحزب الجيد (IYI)	ضد	إيجابي	غير داعم	انتقادي	داعم ولكن انتقاضي	ضد
	الحزب الديمقراطي (DP)	سلبي	غير معروف	غير واضح	داعم	داعم	داعم بحذر شديد
حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)		ضد	ضد	ضد	انتقاضي انتهازي	ضد	ضد
حزب وطن		سلبي	إيجابي	داعم	محايد	التواصل مع الأسد	داعم بشروط
حزب المستقبل		سلبي	إيجابي	داعم	انتقاضي	انتقاضي	داعم بشروط
حزب (Deva)		إيجابي ولكن ينتقد العملية	إيجابي بحذر شديد	داعم	انتقاضي	انتقاضي	غير واضح

الاتجاه العام للأحزاب السياسية هو التمسك بموقفها المناهض لحكم حزب العدالة والتنمية. على سبيل المثال؛ كان مشروع قناة إسطنبول نقاشاً رئيساً بين الكتل والأحزاب السياسية. وبهذا المعنى، فإن تحالف جمهور إيجابي في تحقيق المشروع بينما لدى البقية موقف سلبي ضده لسببين. القضية الأولية التي تثير القلق هي العبء المالي على الاقتصاد. المسألة الثانية تتعلق بمعاهدة «مونترو» التي تضمن الحقوق السيادية لتركيا على المضيق. ومن المثير للاهتمام أنه لم يشارك أي حزب سياسي في أي بحث أكاديمي حول النتائج المحتملة لمثل هذا المشروع. كان تحويل آيا صوفيا إلى مسجد محل نقاش في الساحة الدولية؛ كانت الأحزاب السياسية التركية، باستثناء حزب الشعوب الديمقراطي، داعمة للقرار، حيث زعم حزب الشعوب الديمقراطي أن آيا صوفيا يجب أن تكون كنيسة، بينما كان حزب الشعب الجمهوري حاسمًا في القرار على الرغم من تأكيدهم على حق تركيا السيادي في تحديد الوضع الراهن للمسجد. وأيدت الأحزاب السياسية الأخرى، وتحديداً الأحزاب المحافظة، القرار. ومن هنا أصبح الشغل الشاغل للأحزاب السياسية هو التصور المتوقع للناخبين وليس سياساتهم الخاصة. في هذا السياق، رحب حزب الشعب الجمهوري ذو الميول اليسارية بالقرار على الرغم من التشكيك في التوقيت. لم يبد الحزب الديمقراطي رد فعل على القرار ولم يكن هناك بيان حول الحجج. ومن ثم فقد لقيت آيا صوفيا ترحيبًا عامًا من قبل غالبية الأحزاب السياسية، باستثناء حزب الشعوب الديمقراطي.

بخلاف جدل آيا صوفيا، كان النزاع حول شرق البحر المتوسط بمثابة اختبار للأحزاب السياسية لأنه أصبح موضوعًا للوحدة الوطنية. كان حزب الشعوب الديمقراطي يعارض تمامًا تفضيل الحكومة لفرض أو المساومة للحصول على حصة عادلة بكل الوسائل بينما كان حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد يميلان أكثر إلى الدبلوماسية بدلاً من التصعيد العسكري، وأعلن حزب (DEVA) عن خارطة طريق حول كيفية معالجة نزاع شرق البحر الأبيض المتوسط كمساهمة هامشية، بينما انقسم باقي الأحزاب السياسية حول المنهجية المفضلة للرئاسة.

---

(٢) Kanal Istanbul, https://www.kanalistanbul.gov.tr/tr/neden, accessed on ٥ February ٢٠٢١.

(3) Minister of Foreign Affairs, Mevlüt Çavuşoğlu argues that Ayasofya is the property of Turkey and was conquered. https://www.trthaber.com/haber/gundem/bakan-cavusoglu-ayasofya-turkiye-cumhuriyetinin-mulkudur-ve-fethedilmistir-489488.html, accessed on 5 February 2021.

(4) Milliyet, "Cumhurbaşkanı Erdoğan, Merkel ile Doğu Akdeniz'i görüştü: Adil paylaşım istiyoruz", https://www.milliyet.com.tr/siyaset/cumhurbaskani-erdogan-merkel-ile-dogu-akdenizi-gorustu-adil-paylasim-istiyoruz-6297518, accessed on 5 February 2021.

(5) Anadolu Agency, "'Sağlıkta Başarı Hikayesi' filmi gösterildi", https://www.aa.com.tr/tr/vg/video-galeri/-saglikta-basari-hikayesi-filmi-gosterildi/220#, accessed on 5 February 2021.

(6) Anadolu Agency, "Cumhurbaşkanı Erdoğan: Suriye›nin güvenlik ve istikrara kavuşması için elimizden geleni yapmayı sürdüreceğiz", https://www.aa.com.tr/tr/politika/cumhurbaskani-erdogan-suriyenin-guvenlik-ve-istikrara-kavusmasi-icin-elimizden-geleni-yapmayi-surdurecegiz/1895974, accessed on 5 February 2021.

(7) DW, "Erdoğan: Libya'nın meşru hükümetine desteğimiz artarak devam edecek", https://www.dw.com/tr/erdo%C49%Fan-libyan%C4%B1n-me%C59%Fru-h%C3%BCk%C3%BCmetine-deste%C49%Fimiz-artarak-devam-edecek/a-53688675, accessed on 5 February 2021.

وفرت جائحة كرونا والتدابير المناسبة التي اتخذتها الحكومة أرضية لأحزاب المعارضة لتوجيه النقد. كان كل من حزب «MHP» و«BBP» داعمين للتدابير والبنية التحتية من قبل الحكومة، بينما كان الباقي بطريقة ما منتقداً لكفاءة النظام الصحي التركي. ومن ناحية أخرى، كان الرئيس أردوغان قد أصدر مرسومًا ببناء مستشفيات متروبوليتان في مراكز المدن الكبرى قبل سنوات من انتشار الوباء، بحيث كانت استجابتها لوباء كرونا أسرع وأكثر فاعلية. كان مستشفى Metroplitian موضوع نقد للطرف المعارض بسبب معدلات الإنفاق المرتفعة، على الرغم من أن هذه المستشفيات أبدت خطوات مناسبة لمواجهة الجائحة. بخلاف البنية التحتية الصحية الجاهزة للخدمة، فقد تم حشد الطاقة الإنتاجية والتنوع في الصناعة التركية نحو تصنيع السلع الطبية والتي من خلالها خف الضغط على العاملين في القطاع الصحي وجعل عملهم أسهل. لكن الآثار الاقتصادية وانعكاساتها على التوظيف كانت تحديًا للمجتمع التركي، ومن ثم لم يكن المرض هو الناتج الذي أصبح موضوع النقد.

أثارت التدخلات السورية والليبية جدلاً من حيث اتساق وتوافق الأحزاب السياسية في تركيا. اختلفت الأحزاب السياسية في الكتل في تفضيلاتها واختياراتها السياسية، بينما تم تقييم حالة سورية وليبيا بشكل مختلف بالنسبة لبعض الأطراف كما يتضح من الجدول. كان الصراع السوري مرتبطًا بشكل أو بآخر بعملية «درع الربيع» لتركيا بعد أن انتهكت قوات النظام، المدعومة من إيران وروسيا، شروط عملية أستانا وقرارات القمم الثلاثية. كانت الأحزاب السياسية تنتقد بشكل كبير الخسائر التركية على الأرض أكثر منها انتقادهم للعملية الشاملة، حيث عارض حزب الشعب الجمهوري وحزب السعادة، وهم أعضاء تحالف ميليت «تحالف الأمة»، سياسة تركيا تجاه سورية، بينما أوصى حزب وطن بالتحدث مع نظام الأسد لإنهاء الأزمة السورية الشاملة، فيما انتقد حزب الشعوب الديمقراطي مشاركة تركيا في سورية بشكل متكرر بسبب سياساتهم المؤيدة لحزب العمال الكردستاني/ حزب الاتحاد الديمقراطي (PKK/PYD).

فيما يتعلق بالشأن الليبي، فيُنظر إليه من قبل تركيا على أنه امتداد للنزاع في شرق البحر المتوسط، وتم تقييم هجوم حفتر على طرابلس على أنه مؤامرة للهيمنة على المنطقة ككل لتحدي الشرعية في ليبيا. فضلت تركيا أن تكون طرفًا مراقبًا سلبيًا لما يحدث في ليبيا إلى أن قامت بدعم حكومة الوفاق الليبية الشرعية في مواجهة قوات خليفة حفتر المدعومة من فرنسا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليونان وروسيا والأردن حول دعم تركيا كفة الميزان لصالح حكومة الوفاق الوطني. وانتقد حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد التدخل العسكري في ليبيا، حيث أكدا أنه لا يوجد شيء يمكن القيام به في ليبيا من خلال الاشتباك العسكري، ولم يأخذ هذان الحزبان صراع ومصالح شرق المتوسط في عين اهتمامهما، فيما عارض حزب الشعوب الديمقراطي النزعة العسكرية التركية في ليبيا.

أخيرًا، كانت السياسة الداخلية التركية ديناميكية من حيث صراع القيادة داخل الأحزاب التركية التي أضعفت موقفهم في مواجهة حزب العدالة والتنمية الحاكم، حيث اتخذ سياسيون مثل محرم إينجه من حزب الشعب الجمهوري، وأميت أوزداغ من الحزب الجيد موقفاً معارضاً لقيادتهم الحزبية وما زالوا في محاولة لبناء طريقهم الخاص في السياسة. قام إينجه المعارض لزعيم حزب الشعب

الجمهوري كيليجدار أوغلو ببدء «حركة الوطن في 1000 يوم» التي تعد بزيارة 41 ولاية تركية، وأعلن عن نيته بناء حزب جديد تحت اسم حزب الوطن (مملكت) مع بعض نواب حزب الشعب الجمهوري. من ناحية أخرى، اتهم أوميت أوزداغ، واحد من مؤسسي الحزب الجيد، الجهود السرية التي يبذلها الحزب الجيد مع حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي لصياغة دستور جديد. كما يُزعم أن الحزب الجيد، الذي يصور نفسه على أنه قومي، يتعارض مع طريقة عمله الرئيسة لأن حزب الشعوب الديمقراطي يُنظر إليه عمومًا على أنه مثير للانقسام ومؤيد لحزب العمال الكردستاني/ حزب الاتحاد الديمقراطي (PKK/PYD). في الوقت نفسه، أصر أوزداغ واثنان من قيادات الحزب الجيد على ارتباط وعلاقة رئيس حزب إسطنبول مع منظمة «فيتو» (FETÖ)، الأمر الذي يهدد رؤية الحزب الجيد، وبطبيعة الحال مثل هذه الانقسامات تحقق قوة لحزب العدالة والتنمية لأنه الأكثر صلابة وتنظيمًا وتوحيدًا.

ب - الاقتصاد

أعلن البنك الدولي أنه من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 5.2 % في عام 2020 بسبب وباء كورونا[1]، ومن ناحية أخرى، كانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تتوقع انخفاضًا بنسبة 6 % في الناتج المحلي الإجمالي، بينما أعادت تعديل التقدير إلى 4.2 % في ديسمبر؛ بسبب زيادة الأنشطة الاقتصادية للدول الأعضاء[2]. كانت الاقتصادات عالقة مع الوباء بسبب نقص الإنتاج والاستهلاك إلى جانب تغيير احتياجات الجماهير بسبب حظر التجول. ومن هنا أطلقت الدول على مستوى العالم حزم التعزيز والتوحيد الاقتصادي لإدارة الاقتصادات ومساعدة المواطنين بما قيمته 12 تريليون دولار أمريكي اعتبارًا من سبتمبر 2020، لصندوق النقد الدولي(IMF)[3].

تتوافق القصة الاقتصادية التركية مع الاتجاه العالمي حيث حقق الاقتصاد التركي نمواً بنسبة 4.5 % في الربع الأول من عام 2020. لكن الوباء المستجد دمر التقديرات وحدث انكماش اقتصادي بنسبة 9.9 %. أدى انخفاض الصادرات بشكل أساسي إلى تفاقم انكماش الناتج المحلي الإجمالي التركي بصرف النظر عن التصعيد السياسي مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. تضاعفت الإجراءات الخاصة بإعادة ترتيب الأسواق والقطاع المالي في الربع الثاني من عام 2020 حيث بدأت الحكومة التركية برنامج تعافٍ اقتصادي بقيمة 10 % من إجمالي الناتج المحلي، وذلك لجعل المؤسسة الاقتصادية أكثر ديمومة.

وصل حجم إجمالي الموارد التي تم ضخها إلى 500 مليار ليرة تركية تشمل الإعفاءات الضريبية والائتمانات والقروض بأسعار فائدة منخفضة. وقد تم تخفيض أسعار الفائدة في البنك المركزي لتلامس أدنى المستويات التي يمكن تحقيقها لهذا الغرض، لكن عدم التكافؤ هو التحدي الذي واجه الاقتصاد التركي، حيث كان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية 5.95 في بداية عام 2020، بينما ارتفع إلى 8.44 في أغسطس من نفس العام، لكن سرعان ما انخفض سعر صرف الدولار

(1) World Bank, Global Economic Prospects, (World Bank, Washington DC: 2020).
(2) OECD, «Economic Outlook», Vol. 2020 No. 2, (OECD: Paris, 2020).
(3) IMF, «Policy Responses to Covid-19», https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19, accessed on 5 February 2020.

مرة أخرى أمام الليرة بشكل مطرد إلى أن وصل 7.06 مع استمرار الانخفاض[1].

زاد الربع الثالث من العام التفاؤل بعودة تعافي الاقتصاد، حيث وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.7 % الأمر الذي جعل تركيا تحقق أكبر توسع ملحوظ مقارنة بدول مجموعة العشرين. وقد سهّل موسم الصيف أن يكون الإنتاج أكثر عرضة لزيادة مستويات المخزون لمواجهة موجة ثانية وثالثة من الوباء، الأمر الذي ساعد على شفاء الأنشطة الاقتصادية بشكل عام. لكن الانخفاض في دخل السياحة والصادرات قلل من هذا النمو، غير أن معدلات إنفاق الأسرة وسياسات مؤشرات المقاومة دعمت بشكل كبير النمو الاقتصادي في تركيا، حيث تم تعزيز سياسة الحكومة لحظر إستراتيجيات شركات القطاع الخاص لإلغاء التوظيف وذلك من خلال إعانة تكاليف التوظيف للحفاظ على المستويات التي تم تحقيقها بالفعل اعتبارًا من 17 أبريل. وبهذا المعنى، كانت نسبة البطالة 14.8 % في يناير 2020، ووصلت إلى 16.4 % في يونيو، وانخفضت تدريجيًا بعد ذلك إلى 12.7 % اعتبارًا من يناير 2021. ومن ثم تمت إدارة تأثير الوباء على الاقتصاد التركي وفقًا لمزيج من الإجراءات الإقناعية والقسرية[2].

يمكن ربط التضخم، الذي يعد مؤشرًا مهمًا للاستقرار الاقتصادي، بالوباء المستجد حيث بلغ معدل التضخم في عام 2019 نسبة 11.84 %، وكانت التوقعات تشير إلى وصوله 8 % في عام 2020، لكن الوباء أدى إلى تفاقم التوقعات ووصلت نسبة التضخم إلى 14 % في نوفمبر 2020. كانت أسباب هذه الزيادة هي التكاليف المتزايدة بسبب نقص إنتاج المواد الخام واستيرادها، وأيضاً زيادة التكافؤ وانخفاض الطلب. وزاد موسم الشتاء في الربع الرابع من العام الأسعار مع معدل تضخم صغير، كما أن التكافؤ أوضح أن الليرة التركية تؤدي بشكل أفضل مقابل الدولار مقارنة بالعملات الأخرى. أسباب هذه القيمة المتزايدة هي التطعيم، وانتصار بايدن الذي شجع على تحمل المخاطر، وزيادة أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي التركي، وكذلك ميول الرئيس أردوغان لإصلاح وإصلاح العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة[3].

جـ. اجتماعياً وثقافياً:

التعليم وتحويل «آيا صوفيا» كانا نقطتين ركيزتين في عام 2020. التعليم كان -في ظل الجائحة- أمراً مقلقاً على اعتبار أن تدابير عاجلة ينبغي اعتمادها كي يعمل نظام التعليم كما ينبغي. قناة «تي آر تي» التعليمية صممت سريعاً لتعليم تلاميذ المستوى الابتدائي والإعدادي والثانوي. نظام الـ«EBA» في وزارة التعليم دمج المعايير الجديدة من خلال دروس «أونلاين» بفضل بناه التحتية الجاهزة كونها بنيت قبل الجائحة بسنوات طويلة. الوزارة هدفت إلى حقن المتطلبات الأساسية الجديدة والنماذج السلوكية للطلاب من خلال التعليم الافتراضي عن بعد. وفضلاً عن وزارة التعليم، فإن التعليم العالي كان مرناً ومنسقاً من قبل مجلس التعليم العالي. وبذلك فإن الفصل الربيعي للتعليم العالي كان مصمماً للتعليم عن بُعد عبر النظم الإلكترونية. معظم الجامعات فضلت نماذج مختلطة في الفصل الخريفي متضمنة

(1) The figures are derived from SETA publication which is being published annualy to review what has happened in the previous year. SETA, 2020'de Türkiye, (Istanbul: SETA, 2021).

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

للتعليم وجهاً لوجه والتعليم عن بُعد معاً كخيارات للطلاب، بينما التدابير الحازمة لأزمة «كوفيد 19» يتم الإلزام بها.

الأمر الآخر: تحويل «آيا صوفيا» إلى مسجد. كان «آيا صوفيا» مسجداً خلال الفترة العثمانية، ولكن تم تحويله إلى متحف في عام 1943 من خلال قانون من مجلس الوزراء. رئاسة تركيا أعادت تحويله إلى مسجد بقرار رئاسي بعد أن فاز مواطن تركي بقضية المحكمة ضد قانون 1943 أمام المحكمة الإدارية. القرار كان نقطة إشكالية في العالم المسيحي نظراً لمكانته المقدسة، رغم أنه سياسياً تم التعامل معه كأمر له علاقة بالسيادة في المجتمع التركي. وإلى ذلك فإن وضعه السابق كمسجد شجع أن يكون مكان عبادة للمسلمين بينما يتجول السياح في أماكن منه. وعلى صعيد آخر، فإن هناك ظنوناً رجحت أن هذه الخطوة كانت لموازنة اعتداءات اليونان في شرق البحر الأبيض المتوسط وعدم الالتزام بافتتاح أي مسجد في أثنيا رغم الوعود. عرقلة الأتراك في غرب البلقان واليونان في الحصول على حقوقهم الاجتماعية والثقافية أيضاً مما يدرج في المقالات كسبب، رغم أن العملية كانت نتيجة لقرار المحكمة.

د. العلاقات الخارجية (على المستويين الإقليمي والدولي):

العلاقات الخارجية في تركيا يمكن التعامل معها بما يتعلق بالفاعلين المتضمنين، وبهذا المعنى، فإن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا، ودول الجوار يمكن تدقيقها لتمحيص الاتجاه العام. يجب أن نُبقي في الأذهان أن جائحة كورونا لم تؤثر على الأزمات والمعاملات مع عناصر الدولة الأخرى، بينما تخربت الروابط عبر القُطرية بسبب حظر التجول.

عضوية الاتحاد الأوروبي كانت الهدف الأساسي لتركيا لـ 6 عقود. ولكنها وصلت إلى طريق مسدود بسبب سلوك الدول الأوروبية. مفاوضات العضوية ظلت متوقفة في عام 2020 لعدة أسباب، موضوعية كانت أو استفزازية. إن عام 2020 أرجح العلاقات الأوروبية التركية بالأزمات والتنافس في سورية، ليبيا، وسياسة الطاقة في شرق المتوسط. لقد بينت زيارة ناتشو سانتشيز من الاتحاد الأوروبي في يناير إلى تركيا أهم المسائل التي ينبغي حلها، وهي انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، إعادة هيكلة اتفاق الاتحاد الجمركي، الإصلاحات في تركيا، حرية التعبير والإعلام، الهجرة ودور البلديات بما يتعلق بأجهزة الاتحاد الأوروبي. إن النتائج التي أسفرت عنها الزيارة كانت محددة نظراً لقلة الثقة ومعايير بنائها ضمن الجهود التواصلية.

زيارة الرئيس أردوغان لبروكسل في مارس كانت حدثاً آخر لمراجعة العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي وتحسينها. الزيارة تزامنت مع التطورات في إدلب والعلاقات المتوترة مع روسيا. أجندة اللقاءات صممت لمراجعة مستقبل العلاقات، رغم أن الهجرة والاتفاقات المتعلقة في عام 2016 كانت محوراً ساخناً في الحديث. ذكرت تركيا بوعود عام 2016 وأبرمت الإعفاء من التأشيرة (الفيزا) وطورت اتفاقية الاتحاد الجمركي والتعهدات المالية المخصصة للهجرة وإجراءات المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي. ولكن السياسات المتناقضة لتركيا والاتحاد الأوروبي بما يتعلق بليبيا كانت بمثابة تحدٍّ للوعود والالتزامات.

الملف الليبي كان قضية توتر لها أثر مباشر اليوم على سياسة شرق المتوسط. ولذلك فإن اليونان

وفرنسا (كدول من الاتحاد الأوروبي) قدمت الدعم لمحاولة الانقلاب التي يقودها حفتر كي تأمن الحصول على مصالحها. توقيع ليبيا وتركيا على تحديد المناطق البحرية استفز تلك الدول لتكثف جهودها لموازنة تركيا. إن مطالبة اليونان بتوسيع حصتها في شرق المتوسط وتوسيع سيادتها البحرية – الأرضية على حساب حقوق السيادة التركية صعّد التوتر العسكري بين هاتين الدولتين من خلال التدريبات والمناورات العسكرية «NOTAMS»، و«NATVEX»، وهكذا حثت اليونان الاتحاد الأوروبي على تكريس تركيا لخط العلاقات بينها وبين الاتحاد الأوروبي. وفي هذه الأثناء كان تقرير الاتحاد الأوروبي عن تركيا (بتاريخ 6 أكتوبر 2020) أزمة أخرى؛ لأن التقرير اتهم تركيا بأنها تفتقر للديمقراطية والحقوق الأساسية، وهذا لم يكن بالإمكان قبوله من قبل تركيا نظراً لتحيز الخطاب. فقط بعد أن اتفقت تركيا والاتحاد الأوروبي على مسعى (جدول الأعمال الإيجابي) في العلاقات والمحادثات التمهيدية مع اليونان، تقدر للعلاقات أن تُطبّع في نهاية العام.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية التركية، فقد كانت تنافسية عموماً في نهاية ولاية ترمب، نظراً للتفضيلات السياسية لبومبيو، وزير الخارجية، والتناقض في السياسة الخارجية الأمريكية. الدعم الأمريكي لـ«بي كي كي» و«بي واي دي» في سورية و«الغولنيين» (نسبة لغولن) في أمريكا، الذي كان خلف محاولة الانقلاب في عام 2016 أصبح من أهم المسائل المقلقة للسياسة التركية الخارجية. الحجة الأمريكية كانت رفض دعم «بي كي كي»، أما قوات سورية الديمقراطية فهي منظمة مختلفة. تأمين تركيا لصواريخ «S400» أصبح السرد الرئيس لمعاقبة تركيا ضمن إطار قانون «CAATSA» الصارم (قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات)، تركيا اتُّهمت بأنها تغير اتجاهها نحو روسيا. إدارة بايدن تبدو غامضة في هذا الاتجاه، لكن خطاب بايدن ضد تركيا وأردوغان في فيديو مسرب قلص الآمال في إصلاح العلاقات.

العلاقات التركية الروسية مزيج من التوافقات والمجابهات، ملف إدلب هو التطور الواضح الذي ألزم الطرفين على إدارة العلاقات والحفاظ عليها. تركيا هي الدولة الوحيدة التي كان لها قتال مع الروس في سورية وليبيا. ومن جانب آخر، فإن كلتا الدولتين حازت الدبلوماسية للتفاوض في كيفية التعامل مع بعضهما بعضاً. وهكذا فإن سورية، ليبيا، وأخيراً الأزمة الأرمنية الأذربيجانية أصبحت أهم نقاط التوافق للطرفين. الوجود الخاص لقوات شركة «فاغنر» العسكرية كان السبب في تحقيق التوازن مع روسيا من خلال الأصول غير المتكافئة سواء في سورية أو ليبيا.

هـ. الأمن:

التطورات الأمنية في عام 2020 بارزة للاطلاع على الصورة الكاملة على اعتبار أن الأزمات والمنافسات رجحت في الكفة على الإجراءات السلمية. كانت هناك سلسلة من الأزمات في جوار تركيا. عام 2020 بدأ باستمرار الأزمة في إدلب وكانت نقطة انعطاف في منظور تركيا لتوطيد نفسها للتعامل في سورية من خلال المسارين العسكري والدبلوماسي. المفاوضات التركية الروسية أنهت الأزمة، رغم أنها بدت ضعيفة وعرضة أمام التطورات الإقليمية والمحلية. إلى جانب ذلك، فإن مذكرات التفاهم الموقعة سابقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لتحديد الوضع الراهن عبر الحدود التركية شرق نهر الفرات تم

العمل بها في عام 2020 رغم تحدي «بي بي كي» و«بي واي دي». كان هناك هجمات هائلة -معظمها مدار من «بي كي كي» و«بي واي دي»- على المناطق المؤمنة من قبل القوات التركية والجيش السوري الوطني. العدد المتوقع للهجمات يفوق 300 هجوم. وبخلاف «بي بي كي» و«بي واي دي»، فإن قوات النظام مستمرة في مهاجمة المدن في إدلب مما يعتبر انتهاكاً صريحاً لاتفاق 5 مارس.

وأصبحت ليبيا الأزمة الثانية التي ينبغي التعامل معها. هجوم حفتر على طرابلس وطلب حكومة الوفاق الوطني حرَّكا تركيا لتوقيع اتفاقية مع حكومة الوفاق. بدأت تركيا برنامجاً عسكرياً إرشادياً ووجهت القوات المسلحة بعد تنظيمها. كانت المعونة التركية تحدياً ليس لحفتر فقط، بل للدول التي تسانده كذلك. سيطرت حكومة الوفاق الوطني -بعد فترة استعدادية- على شمال غرب ليبيا رغم العملية العسكرية المستمرة في خط سرت - الجفرة. بعد هذا النصر، شرعت عملية سياسية تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وكنتيجة فإن وقف إطلاق نار دائم وعملية سياسية أنجزا من قبل الليبيين بعد التدخل التركي وتحدي داعمي حفتر.

شرق المتوسط جرَّ تركيا واليونان لحافة صراع إقليمي في عام 2020. السعي اليوناني لتقديم بحر إيجة بأكمله على أنه الحدود المائية اليونانية والتوسيع باتجاه البحر المتوسط حرض الخيارات العسكرية. بدأت تركيا بنشاط استكشاف الغاز في جرفها القاري المعلن مما دفع اليونان لمحاولة حشد الاتحاد الأوروبي ولتوقيع مذكرة تفاهم مع مصر كرد فعل على الترسيم التركي اليوناني للحدود البحرية. طلب اليونان لمعاقبة تركيا لم يكن متاحاً في قمم الاتحاد الأوروبي مما فتح الباب مجدداً للقنوات الدبلوماسية والمحادثات التمهيدية لكلتا الدولتين.

وكانت الأزمة الأذربيجانية الأرمينية في إقليم ناغورنو كرباخ صراعاً آخر ينبغي لتركيا الاشتراك فيه. دعمت تركيا مطالب أذربيجان الشرعية بكون إقليم كرباخ جزءاً من أراضيها. والسبب المعلن أن قوات المنسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تبدأ التزاماً جاداً لإعادة الأراضي المحتلة من أذربيجان ومددت الأزمة لثلاثين عاماً، معلنة مصطلح «الصراع المجمد». اعتداء أرمينيا ورد فعل أذربيجان كان من منظور تركيا حقاً أذربيجانياً مشروعاً لمجابهة العدوان الأرميني وإعادة السيطرة على الأراضي الأذربيجانية. اتبعت تركيا سياسة متحدية بعد النصر في أذربيجان واقترحت سياسة جوار مع أرمينيا طالما التزمت الأطراف بالسلام والأمن في الإقليم.

وأخيراً، فإن الإرهاب كان عبئاً آخر لتركيا في عام 2020 ضمن مجالين مختلفين. أولهما إجراءات مكافحة الإرهاب في تركيا بمنهجيتين، عسكرية ومدنية. بدأت تركيا عمليات أمنية بواسطة الجندرمة وقوات الشرطة لتحييد 857 إرهابياً في عام 2020. أما عملية مكافحة الإرهاب خارج تركيا فكانت ضمن مسؤولية وزارة الدفاع بعد تنسيق مع السلطات في الدول المضيفة، رغم أن النظام السوري لم يكن مؤهلاً لإبداء موافقته. ولم تفرق تركيا بين «داعش»، و«بي كي كي»، و«بي واي دي» كمنظمات إرهابية في مكافحتهم بالمسار العسكري.

التفسير والتحليل:

أ. السياسة:

السياسة التركية تنافسية وأكثر ميلاً لاستبعاد الآخرين. خطاب حزب العدالة والتنمية وخطواته أصبح الدافع الرئيس للنخبة السياسية في تحديد الأجندة السياسية بدلاً من بناء أجندتهم الخاصة. كاستثناء فإن حزب الشعب الجمهوري اقترح انتخابات مبكرة قبل الموعد المحدد، إلا أن هذا الطلب لم يقابل بالتعاطف لأن الشروط والنظام الرئاسي الجديد لم يلائمهما هذا الطلب. حلف حزب الشعب الجمهوري كان متوافقاً في خطابه وخطواته بانسجام. بينما كان حلف الحزب القومي (حزب مِلّت) يتمتع بالتزامات سياسية فردية بما يتفق مع تفضيلات سياستهم. وهكذا فإن حزب العدالة والتنمية هيمن على الساحة السياسية بدعم من الحزب القومي (MHP) مقارنة بالأحزاب المنافسة.

واستلزم على الرئيس أردوغان أن يستعد لانتخابات 2023 بعد التحدي الملموس لجائحة كورونا، بما أن يجب أن تجري إدارة نتائجه الهيكلية قبل الانتخابات. وهكذا فقد صاغ حزب العدالة والتنمية مشاريع الإصلاح الاقتصادية والقانونية لتقوية خطابه وكسب التعاطف الخارجي. وفور إنجازها ستكون الإصلاحات بمثابة الرافعة للأهداف الضخمة مثل إلزام عضوية الاتحاد الأوروبي قبل الانتخابات، مقلصة المصاعب الاقتصادية التي يمكن أن تدمر الجزء الأكبر من الشعب التركي. وعلاوة على ذلك؛ فإن الإصلاحات والالتزامات المذكورة لإنعاش الاقتصاد حسنت من أداء الاقتصاد التركي بعد نوفمبر وخففت من التوتر مع الاتحاد الأوروبي.

ب. الاقتصاد:

إن إمكانات تركيا التجارية والاقتصادية واعدة جداً، وقد ينبئ عصر ما بعد كورونا بتوسع ضخم إذا كان الاتجاه المذكور سلفاً قد صمم بعناية وتوبع. بيروقراطية الاقتصاد الجديدة تبدو مصممة على خفض التضخم والبطالة عبر الخفض التدريجي لأسعار الفائدة واتباع سياسة نقدية مشددة. قد يقوم قطاع الأعمال والسياحة التركي الموجه للتصدير بعد «COVID» بتعبئة الإنتاج والاستهلاك الداخلي وفقًا للاقتصاد العالمي. الخطر هو موقف إدارة بايدن من تركيا. بمجرد أن تحقق الدبلوماسية تفاهمًا مشتركًا، كما ذكرت إدارة بايدن، فإن الاقتصاد التركي سيعزز نموه. لكن أي أزمات أو عقوبات إضافية بسبب شراء «S400» قد تعيق النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى؛ يمكن أن يحد تحسن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا من آثار هذا الخطر لأن التفاعل الاقتصادي الرئيس لتركيا يتم مع دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة ألمانيا.

جـ. العلاقات الخارجية:

عالجت تركيا أزمات 2020 من خلال توجيهها إلى الدبلوماسية. تم تجميد الأزمة السورية حيث تفضل تركيا الحفاظ على الوضع الراهن والتركيز على عملية مفاوضات جنيف لدستور سوري جديد. تم حل النزاع الليبي في جنيف من خلال منتدى الحوار السياسي الليبي الذي تولت الحكومة الانتقالية مسؤولية إجراء الانتخابات، في 24 ديسمبر 2021. المحادثات الاستكشافية التركية اليونانية رمزية، كلا البلدين يجب عليهما أن يتفاوضا حتى لا يتحملا اللوم على الانسحاب من الطاولة، وهذا يعني تمديد الدبلوماسية وتجميد الأزمة لفترة. العلاقات التركية الأمريكية تتقدم في مجال الألغام وترتبط بشدة بقضيتين هما محل تساؤل: العلاقات التركية الروسية، والدعم الأمريكي لإرهابيي «بي بي كي» و«بي واي دي»، وجولن. كما يتضح من العناوين العديدة لجدول الأعمال السنوي، فإن عام 2020 معقد ومعقد للحفاظ على السياسة الخارجية التركية في ظل ظروف التطورات الهيكلية والوباء.

د. الأمن:

تجدر الإشارة إلى أن الوباء لم يعرقل الأزمات والصراعات في عام 2020. لذلك كان على تركيا أن تكون مستعدة لخوض النزاعات حتى في ظل العبء الثقيل للوباء، مثلها مثل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الأخرى. وبهذا المعنى، كانت أولوية تركيا في عام 2020 متزامنة مع الصراع في إدلب، والصراع الليبي، والتطورات المرتبطة بشرق البحر الأبيض المتوسط، والصراع الأذربيجاني – الأرميني، بينما كان الجهد العام في مكافحة الإرهاب. هذا الترتيب للأولويات ليس بمبادرة من صناع القرار الأتراك ولكنه يخضع للجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية.

هـ. اجتماعياً وثقافياً:

كثيراً ما تشكو تركيا من «الإسلاموفوبيا» والتحيز تجاه تركيا. إن الأحكام المسبقة في أذهان الجمهور الغربي من المخاوف رغم أن تركيا ليس لديها ما تفعله إذا كانت الدول الغربية لا تميل إلى قتالها. من ناحية أخرى، لم تستطع تركيا حشد الدول الإسلامية للتشاور حول جهد منسق لبناء موقف فريد ضد التطرف والراديكالية و«الإسلاموفوبيا». في نهاية المطاف، كانت الالتزامات المتناثرة والتنافسية للعالم الإسلامي، على مستوى الدولة، أحد الأسباب الرئيسة لعدم الرد على «الإسلاموفوبيا» والتطرف. إلى جانب ذلك، فإن التطرف كان خطراً في عام 2020 حيث إن التفسيرات المختلفة لأي دين تهدد بشكل مباشر الأمن المجتمعي للجماهير.

التوقعات لعام 2021:

أ. سياسياً:

ليس من المتوقع أن تواجه السياسة في تركيا أي اختلاف عن الاتجاهات الحالية. لكن بيان الرئيس أردوغان بشأن دستور مدني جديد سيكون في قلب المناقشات السياسية. لن تكون الأحزاب السياسية الجديدة نقطة قلق أو نقاش لأن الشعب متسامح معها بالفعل. لكن تحالفات الأحزاب السياسية قد تتسع في العام المقبل لتستعد للانتخابات في وقت أبكر من الكتل أو الأحزاب المتنافسة.

ب: اقتصادياً ومالياً:

يعتمد الاقتصاد على العوامل الهيكلية السياسية والاقتصادية بدلاً من الديناميكيات السياسية الداخلية. إذا تمت إدارة مسار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشكل صحيح، فقد يتحسن الاقتصاد التركي في عام 2021. وقد تدفعه أولوية أردوغان للاستعداد لانتخابات عام 2023 إلى اتباع سياسة معتدلة ما لم تتعرض المصالح الحيوية لتركيا للتهديد. وعلى أي حال، فسيكون الاقتصاد والتمويل من الأولويات الأساسية لقيادة أردوغان، حيث ستكون الفرص التجارية الهائلة للاستثمار الأجنبي في جدول أعمال عام 2021. وهكذا، من المتوقع أن يكون النمو الصناعي وتجديد الطاقة مجالات رائدة إلى جانب البنية التحتية للتسوق عبر الإنترنت وتقنيات المعلومات. لقد أصبحت الصناعات الدفاعية التركية بؤرة للمجتمع الدولي بفضل الطائرات بدون طيار، على الرغم من أن تركيا طورت مجموعة واسعة من التكنولوجيا الدفاعية التي تجعلها مصدرًا موجزاً للأسلحة بأسعار مناسبة وبدون تشرط سياسي.

جـ. العلاقات الخارجية:

قد تكون أولوية تركيا هي رؤية الاتحاد الأوروبي لتحقيق تعهدات الاتحاد الأوروبي الموعودة. سيكون نظام التأشيرات وتحديث الاتحاد الجمركي من الموضوعات الساخنة الواضحة في العام المقبل. العلاقة مع الولايات المتحدة ليست واضحة لأن إستراتيجية إدارة بايدن غير واضحة. لكن التحالف التركي الروسي سيحدد موقف بايدن. تركيا تبدو ملتزمة بحل المشكلات مع الولايات المتحدة رغم التصعيد المحتمل في المواقف المناهضة لتركيا من قبل السناتور بوب مينينديز في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ وبيتر ماكغورك في البيت الأبيض لأن مينينديز مؤيد لليونان وماكغورك مؤيد لحزب العمال الكردستاني.

إن تركيا في بحث عن حل وسط مع «إسرائيل» ومصر لإنهاء الخلافات المتعلقة بشرق المتوسط. هذان البلدان، من ناحية أخرى، عازمان على أن تتعهد تركيا بتقديم تنازلات في مجالات القضايا

الإقليمية المعنية مثل الاعتراف بـ«حماس» و«الإخوان المسلمون» كشبكات إرهابية. لكن هذه المطالب لن تكون موضع نقاش في الفكر التركي؛ قد تتوصل تركيا إلى الشروط المقبولة لاتفاقية عادلة ولكن ليس تنازلاً كاملاً. ستدفع الحقائق على الأرض هذه الدول الثلاث إلى الاتفاق على تفاهم متبادل. على سبيل المثال؛ ستبدأ «إسرائيل» في تصدير الغاز في عام 2023 بينما ستكون مصر مكتفية ذاتيًا بعد عام 2022. وتحتاج «إسرائيل» ومصر بعد ذلك إلى تركيا، أولاً لتصدير الغاز ونقله إلى أوروبا عن طريق خطوط أنابيب فعالة من حيث التكلفة بعد ذلك. إن أي خط أنابيب تحت البحر الأبيض المتوسط سيزيد من تكاليف تسويق الغاز التي يمكن لـ«إسرائيل» أن تتحملها. ومن ثم فإن أي حل وسط لهذه البلدان الثلاثة سيكون له مكاسب متبادلة.

د. الأمن:

ستظل تدابير مكافحة الإرهاب من أولويات تركيا في عام 2021. لكن تركيا ستكون مستعدة للنزاعات الإقليمية لأن الأزمات المحتملة دائمة في محيط تركيا. وبهذا المعنى، فإن مشاريع القوى العالمية قد تؤدي إلى تصعيد التوترات الإقليمية والمحلية في شكل حروب بالوكالة، وحروب غير متكافئة، وصراعات غير بارزة. ومن ثم قد تكون هناك أنواع جديدة من الصراع في الأجندة الأمنية ليس فقط لتركيا، ولكن أيضًا لجميع الأطراف الإقليمية.

المخاطر المباشرة في الجوار القريب لتركيا هي معاملة «إسرائيل» للدولة الفلسطينية، وإيران، وشرق البحر الأبيض المتوسط. قد تؤدي تركيا دور الميسر لدولة فلسطين و«إسرائيل» للتفاوض على مشكلاتهما، وربما تكون أكثر فعالية من جهود إدارة ترمب. إن أي حل توافقي بشأن سياسات الطاقة في شرق البحر المتوسط من شأنه أن يشجع على خفض التوتر في القضية الفلسطينية التي موضع الاهتمام بينما يمكن إعداد تهدئة دبلوماسية واعدة. وانسجاماً مع هذه الحقيقة، قد يوفر اقتراح تركيا بعقد مؤتمر إقليمي أرضية مناسبة لبدء آليات دبلوماسية جديدة.

الصراع في سورية سيكون على جدول أعمال تركيا رغم أنه يجب أن يكون هناك جهد دولي شامل من أجل حل عادل. كانت حالة ليبيا واعدة ونموذجاً لتحقيق السلام السوري. قد تساهم تركيا في تشجيع المعارضة السورية المعتدلة والحكومة المؤقتة المعترف بها دوليًا بالتوازي مع جهود الأمم المتحدة. لكن المجتمع الدولي بحاجة إلى الالتزام بمعالجة الأزمة السورية كما حصل في ليبيا.